

الافتتاحية

السيد : عمر بلحاج

رئيس المحكمة الدستورية

الحمد لله فقد شاء سبحانه وتعالى - أن وفقنا لإتمام العدد الثالث من مجلة المحكمة الدستورية، وها هي، إذن سنة أخرى تنقضي على ولادة مجلتنا هذه التي تعتبر فضاءً فكرياً لترقية القضاء الدستوري في الجزائر.

يتضمن العدد الثالث من "مجلة المحكمة الدستورية" مقالات متنوعة تتمحور حول الإخطار البرلماني وتطور الحقوق والحريات. كما يحتوي على دراسات حول قرارات وآراء المحكمة الدستورية في النظام الجزائري، بالإضافة إلى الإطار التأصيلي للرقابة على دستورية القوانين.

فضلا عن ذلك، يشمل هذا الإصدار نشاطات المحكمة الدستورية في السداسي الثاني من سنة 2023، سواء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

إن المحكمة الدستورية ماضية قدما بخطوات ثابتة في تعزيز حقوق المواطنين و حرياتهم المكفولة دستوريا من خلال ممارستها لصلاحياتها الدستورية، ففي غضون السنتين الماضيتين كرسّت العديد من المبادئ الدستورية السامية و عززت منظومة الحقوق و الحريات عبر اجتهاداتها في مجال القضاء الدستوري لاسيما عند ممارستها للرقابة على دستورية

القوانين و بالخصوص بتفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية و إتاحة الفرصة للمتقاضين الولوج إلى القضاء الدستوري، ناهيك عن ممارستها للصلاحيات الأخرى كتفسير الدستور و الرقابة على الانتخابات البرلمانية (التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة)، و الرقابة على تمويل الحملة الانتخابية.

وكل هذا ينصب في إطار تحقيق التوازن بين السلطات الدستورية وتعزيز العدالة الدستورية.

كما أن المحكمة الدستورية تسجل لأول مرة منذ إنشائها إخطارا برلمانيا بالطعن بعدم دستورية القوانين وذلك يفتح أمام ممثلي الشعب وتعبيرا عن إرادة ممثلي الأمة السبيل إلى العدالة الدستورية دفاعا عن حقوق المواطنين وحررياتهم وتكريس حقهم في التصدي لأي مشروع قانون يشوبه عيب عدم الدستورية يهدد هذه الحقوق والحرريات، وهذا الأمر هو ثمرة من ثمار ما تأصل في نصوص التعديل الدستوري لسنة 2020 وما نتج عنه من تكريس حقيقي لحقوق الأقلية البرلمانية وممارسة حقة لصور الديمقراطية الحديثة.

وفي إطار المقاربة الشاملة التي انتهجتها المحكمة الدستورية في ترقية الثقافة الدستورية من خلال إشراك الفاعلين في المجتمع لاسيما فئات المجتمع المدني على غرار المحامين و الجمعيات و الأساتذة الباحثين وممارسي مهنة الصحافة و الإعلام، نظمت المحكمة الدستورية سلسلة من اللقاءات التحسيسية في عدة ولايات من الوطن و الموسومة "دور المجتمع المدني في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية" و التي تعد مظهر من مظاهر ممارسة

المواطنة الحققة، يساهم بواسطتها المواطن في الدفاع عن سمو الدستور، والاضطلاع بدوره في الدفاع على المصلحة العامة بكل أبعادها.

واستكمالا لهذا المسار، و في ظل انفتاح المحكمة الدستورية على المجتمع و على مؤسسات الجمهورية بغية غرس روح المواطنة و القيم الوطنية وتعزيزهما لدى الأجيال الناشئة، نظمت المحكمة الدستورية بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية و بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، المسابقة الوطنية لأحسن الأعمال المدرسية في طبعتها الثانية حول "الدستور والمواطنة" و الغرض من استهداف الفئة العمرية المبكرة، هو نشر الثقافة الدستورية في أوساط التلاميذ و تعميمها على أوسع نطاق، من أجل بناء الفرد و جعله مواطنا واعيا بحقوقه المكفولة دستوريا وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه.

وفي الختام، فإن المحكمة الدستورية وسعيها منها للوصول إلى مكانة متميزة في نشر الثقافة الدستورية وإثراء الفكر القانوني، ومن هذا المنطلق، تدعوا أهل الاختصاص من باحثين وأساتذة متخصصين لنشر أبحاثهم في هذه المجلة، التي نريد أن تكون منبرا للرأي العلمي وأداة وصل لتبادل الأفكار والخبرات حتى تسهم في نشر الثقافة الدستورية وتطور القضاء الدستوري، وترقية الديمقراطية والحقوق والحريات.

ولا يفوتني أن أقدم بجزيل الشكر لكل الأساتذة والباحثين الذين ساهموا معنا في إثراء هذا العدد.